الاستدراك على تحقيق العامودي لشرح لاميّة العجم لزين العابدين الأنصاري

د. عبداللَّطيف أبوبكر محمَّد بن صالح
قسم اللغة العربية/كلية التربية/ جامعة مصراتة

مقدِّمة:

وأنا أقلِّب شروح لاميَّة العجم، استوقفني شرح الشَّيخ زين العابدين بن محيي الدِّين، حفيد الشَّيخ زكريَّا بن محمَّد الأنصاري (1068هـ)، وقد وجدته منشورًا في مجلة الجامعة الإسلاميَّة بغزَّة[1]، بتحقيق الأستاذ الدُّكتور: محمود محمَّد العامودي[2].

فباشرت مطالعته، وتقليب صفحاته، وما أن شرعت في قراءة النَّصِّ حتَّى بدت لي ملاحظات سريعة على ضبط النَّصِّ بالشَّكل، ثمَّ أخذت أتابع القراءة، وأسجِّل ملاحظات عامَّة حول العمل، لكنَّني تفاجأت بأنَّ هذا التَّحقيق لا يمكن أن يَرقى لأن يكون عملا علميًّا، فضلا عن كون من قام بإعداده أحد الأساتذة المتخصِّصين في اللُّغة العربيَّة، إنَّما هو عبثٌ، وأيُّ عبث؟! لا أقول ذلك تجنِّيًا، أو ظلمًا، معاذ الله، فالملاحظات الَّتي ستقف عليها أيُّها القارئ ستؤكِّد لك حقيقة ما أقول. حينها شعرت بحجم المأساة الَّتي يعاني منها مجال تحقيق المخطوطات، والمنتسبون إليه! ذلك أنَّه عندما تقدَّم مثل هذه الأعمال العلميَّة الَّتي ألِفها علماء الأمَّة بهذه الصُّورة المهينة، فإنَّنا نكون قد ظلمناهم، وغمطنا أعمالهم، إنَّها جريمة بحقِّ التُّراث، حين يتولَّى نشره من يرى فيه مجرد عملٍ يضاف إلى سلسلة أعمال علميَّة، يعدِّدها أصحابها تكثُّرًا، ويفاخرون بها تيها وعُجبًا وتبخترًا، ولعلَّ هذا ما جعل كثيرا من النَّاس يظنَّ أنَّ التَّحقيق مركب هنيٌّ وفراش وطيٌّ، يمكن لكلِّ أحدٍ أن يخوض غماره، وما علم أولئك أنَّ التَّحقيق أمانة قبل أن يكون مجرَّد مكسب مادِّيٍّ، أو سبق علميٍّ! لا أقول ذلك من باب التَّنظير، أو التَّطاول على أهل العلم، ولكنَّني أذكر ذلك من باب

(1) سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع، العدد الثاني، يونيو 2011م.

(2) محمود محمد أحمد العامودى، مواليد: خانيونس في: 1960/2/16م، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب. حاصل على الدكتوراه من قسم اللغة العربية وآدابها "شعبة اللغويات" من كلية الآداب، جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية بتقدير عام (مرتبة الشرف الأولى) في عام 1410هـ/1990م. انظر: الصَّفحة الشَّخصيَّة للدُّكتور محمود بموقع كلِّيَّة الآداب http://site.iugaza.edu.ps/mamoudi/.

الغيرة على هذا المجال، مجال تحقيق التُّراث العربيِّ والإسلاميِّ. يقول الدُّكتور عادل العبد الجادر: "وقد وقَعَتْ بين أيدينا مخطوطات محقَّقة قبَّلناها تقبيل المشتاق إليها وإلى قراءتها، وأخرى نكاد نبكي عليها؛ لما لحق بها من تشويه وأذى على أيدي مدَّعي التَّحقيق والكتابة"[1].

لقد تعلَّمنا أنَّ التَّحقيق هو: إخراج الكتاب على أقرب صورة أرادها المؤلِّف. لكنَّ هذا ما يكاد ينعدم مع إخراج شرح لاميَّة العجم للشَّيخ زين العابدين الأنصاري؛ وقد اشترك في ذلك ناسخ المخطوط، ومحقِّقه – عفا الله عنَّا وعنهما –، فالنَّاسخ يظهر واضحًا أنَّه ليس من طلبة العلم، وإنَّما هو من المتكسِّبين في حوانيت الوراقة، والمحقِّق يبدو أنَّه لم يعش مع النَّصِّ، ولم يُغرم به، يتجلَّى ذلك فيما تُحسُّ به من جفوة وتباعد ونفرة بينه وبين النَّصِّ من خلال كثير من التَّصحيفات...

لقد قام الدُّكتور العامودي بتحقيق المخطوط على نسخة واحدة، وهي كثيرة التَّصحيف والتَّحريف، مع ما فيها من سقط، ومعلومٌ أنَّ تحقيق الكتاب على نسخة واحدة يُعدُّ من الصُّعوبة بمكان؛ وهو عمل يحتاج إلى تريُّث، وتحقيق وتدقيق ومصابرة؛ ليسلم المحقِّق من الوقوع في الزَّلل قدر الإمكان. ومن المعلوم أنَّ التَّحقيق لا يسمَّى تحقيقًا إلَّا إذا خرج العمل المحقَّق على أسس صحيحة محكمة من التَّحقيق العلميِّ في عنوان النَّصِّ المحقَّق، واسم مؤلِّفه، ونسبته إليه، وتحريره من التَّصحيف والتَّحريف، والخطأ والنَّقص والزِّيادة، أو إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلِّف[2].

ولا شكَّ في أنَّ التَّعامل مع النُّسخة المخطوطة الفريدة من الكتاب عملٌ مضْنٍ وشاقٌّ، يتحمَّل فيه الباحث مجهودا كبيرًا، ومسؤوليَّة وتبعات أخطاء كثيرة، إلَّا أنَّ المتعة في إنجاز العمل، ومن ثَمَّ نشره ليكون مرجعًا للباحثين والدَّارسين، تُعطي المحقِّق إحساسًا بأنَّ الوقت الطَّويل الَّذي مضى، والجهد الجهيد الَّذي انقضى لم يذهب سدًى، ليكون بعد ذلك من الرَّابحين معنويًّا[3].

ويؤكِّد ما أشرنا إليه من صعوبة تحقيق كتب التُّراث، ما ذكره الجاحظ (255هـ) بقوله: "ولربَّما أراد مؤلِّف الكتـاب أن يصلِح تصحيفًا، أو كلمةً سـاقطة، فيكـونَ إنشاء عشرِ ورقاتٍ من حـرِّ

(1) إشكالية التعامل مع النسخة الفريدة عند تحقيق المخطوطات التاريخية، بحث منشور بمجلة علم الفكر، المجلد 36، العدد 3، يناير – مارس 2008م.

(2) انظر: تحقيق التراث بين الالتزام والعبث، الدكتور محمد عبيد، محاضرة منشورة بشبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية: http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=39889

(3) إشكالية التعامل مع النسخة الفريدة عند تحقيق المخطوطات التاريخية، د. عادل العبد الجادر.

اللَّفظ، وشريفِ المعاني أيسَرَ عليه من إتمام ذلك النَّقص، حتَّى يردَّه إلى موضعه من اتِّصال الكلام، فكيف يُطيق ذلك المعارِض المستأجَر، والحكيمُ نفسُهُ قد أعجزه هذا الباب! وأعجب من ذلك أنَّه يأخذ بأمرَين: قد أصلحَ الفاسدَ، وزاد الصَّالحَ صَلاحًا، ثمَّ يصير هذا الكتابُ بعد ذلك نسخةً لإنسان آخَرَ، فيسير فيه الورَّاقُ الثَّاني سيرَةَ الوَرَّاقَ الأوَّل، ولا يزال الكتابُ تتداوله الأيدي الجانية، والأغْرَاض المفسِدة، حتَّى يصير غَلَطًا صِرفًا، وكذِبًا مُصَمتًا، فما ظنُّكم بكتابٍ تتعاقبه المترجمون بالإفساد، وتتعاوره الخُطَّاط بشرٍّ من ذلك، أو بمثله، كتابٍ متقادِم الميلاد دُهْرِيِّ الصَّنعة"[1].

هذا الشُّعور بالأسى تجاه الكتب المحقَّقة الَّتي عَدَتْ عليها العوادي، شَعَرَ به كبار المحقِّقين من قبل، فهذا الشَّيخ أحمد شاكر (1958هـ) يذكر أنَّ ألوفًا من النُّسخ المخطوطة نُشرت في الأسواق والمكاتب، تتناولها أيدي النَّاس، ليس فيها صحيح إلَّا قليلا، يقرؤها العالم المتمكِّن، والمتعلِّم المستفيد، والعامِّيُّ الجاهل، وفيها أغلاط واضحة، وأغلاط مشكلة، ونقص وتحريف[2].

وحرصًا منَّا على وضع الأمور في نصابها، وردًّا لاعتبار علماء الأمَّة، وحفظًا لآثارهم، فهذا عمل علميٌّ حاولت فيه جاهدا تقصِّي ما في تحقيق الدُّكتور محمود العامودي من أخطاء، وإصلاح ما به من عيوب، وما احتواه من تصحيف وتحريف، وزيادة ونقصان، وإنَّني إذ أقدِّمه للنَّشر لأدعو جميع المهتمِّين بالتُّراث إلى ضرورة تقصِّي الأعمال العلميَّة المنشورة، وتسجيل ملاحظاتهم عليها، ليس من باب التَّشهير، وإنَّما للتَّصحيح والتَّوثيق، ولا يركننَّ أحدٌ إلى مقولة: " لم يترك الأوَّل للآخر شيئا"، ففي ذلك دعوة للكسل، يقول الجاحظ: " إذا سمعت الرَّجل يقول: ما ترك الأوَّل للآخر شيئًا، فاعلم أنَّه ما يريد أن يُفلح"[3].

وسيكون التَّركيز بالدَّرجة الأولى على ذكر الخطأ، والتَّصحيف، والحذف، والزِّيادة في متن شرح لاميَّة العجم للشَّيخ زين العابدين الأنصاري، كما سأشير كذلك إلى التَّقصير في مكمِّلات التَّحقيق، كتعريف المصطلحات، والتَّخريجات ونحوها. أمَّا أخطاء الضَّبط بالشَّكل فيطول المقام باستقصائها.

وسأذكر رقم كلِّ صفحة من صفحات البحث المنشور بمجلة الجامعة الإسلاميَّة بغزَّة، ثمَّ

(1) الحيوان 79/1.
(2) انظر: تصحيح الكتب، ص9.
(3) معجم الأدباء الحموي 2103/5.

أجعل تسلسلا لأسطر الصَّفحة. وقد رمزت للسَّطر بحرف: (س).

وقد استأنست في قراءة النُسخة المخطوطة للشَّرح المذكور بمصادر منها: الغيث المسجم للصَّفدي، وشرح اللَّاميَّة للدَّميري، وإيضاح المبهم للماغوسي، وغيرها.

ملاحظات عامة على التَّحقيق

- ذكر الدُّكتور العامودي عند الحديث عن نسبة الكتاب لمؤلِّفه أنَّ الزِّركلي نسب الكتاب للشيخ زين العابدين الأنصاري، والحاصل أنَّه لم يذكر ذلك[1]، بل الذي أشار إلى ذلك عمر رضا كحالة[2].
- كما أنَّه ذكر بأنَّ الغلاف واللَّوحة الأخيرة تكفَّلتا بنسبة الكتاب للشَّيخ زين العابدين الأنصاري، ومعلوم أنَّ الغلاف أضعف دليل على صحَّة النِّسبة، في حين أنَّه لم يُشر إلى أنَّ الشيخ نسب الشَّرح في ثنايا كتابه، وذلك عند حديثه عن (رُبَّ)، حيث قال: " وفيها سبعون لغة ذكرها جدُّنا في شرح المنفرجة"[3]-[4].
- النُسخة الَّتي حقَّق نصَّها الدُّكتور العامودي سيِّئة جدًّا، وهي كثيرة التَّصحيف، والتَّحريف.
- يجعل الآيات القرآنية بين هذين القوسين {....}، وهو يسمِّي هذين القوسين بالمعقوفين ويحيل على الآية كاملة، وهي جزء منها.
- ذكر المحقِّق أنَّه زاد أبيات اللَّاميَّة من عنده للتَّوضيح؛ إذ إنَّ الشَّارح لم يذكرها، فكان من الواجب أن يأتي بالرِّواية التي ارتضاها الشَّارح.
- ثمَّ إنَّ المحقِّق ذكر في منهج زين العابدين في شرحه أنَّ الشَّارح التزم في شرحه ترتيب الأبيات كما وردت في الدِّيوان، مع أنَّ الدِّيوان لم يكن ضمن قائمة مصادر التَّحقيق. وبرجوعي للدِّيوان بطبعتيه، لم أجد الشَّارح قد التزم ترتيب الدِّيوان كما زعم صاحبنا[5].
- يشير الشَّارح إلى بعض الرِّوايات لبعض ألفاظ القصيدة، بقوله: (وفي نسخة). لكنَّ المحقِّق لم يكلِّف نفسه إثبات هذه الرِّوايات والإحالة عليها.

---

(1) انظر: الأعلام 65/3.
(2) انظر: معجم المؤلفين 198/4.
(3) اللَّوحة 3ظ.
(4) انظر: الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة، ص 46.
(5) الدِّيوان (طبعة الجوائب)، ص 54 – 56، و(طبعة الدَّوحة)، ص 301 – 309.

- عدم الإحالة على الأقوال، من ذلك: قوله في (رُبَّ): " وفيها سبعون لغة ذكرها جدُّنا في شرح المنفرجة"، فالمحقِّق لم يكلِّف نفسه الرُّجوع إلى الشَّرح المذكور.
- لم يهتم بضبط الأعلام، ولم يترجم لجميعهم.
- لا يعرِّف المصطلحات البلاغيَّة.
- لا يخرِّج الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة أحيانا.

هذه ملاحظات عامَّة، وفيما يلي أسجِّل ملاحظاتي واستدراكاتي على تحقيق الدُّكتور محمود العامودي، فيما يخصُّ متن شرح اللَّاميَّة للشَّيخ زين العابدين الأنصاري، فأذكر الصَّفحة، ثمَّ أذكر الأسطر وما فيها من أخطاء تحتها:

الصَّفحة (892)

(**س4**): ضبط قول المصنِّف: (وقف) بتسكين القاف، والصَّواب: (وقَّف) بالتَّشديد؛ لأنَّ السِّياق يستدعي ذلك. وفي ذات السَّطر ذكر لفظ (للشَّيخ)، مع أنَّ النَّاسخ أوردها صحيحة بلفظ (الشَّيخ)، وهذا ينسجم مع سياق النَّصِّ. ثمَّ جعل الآية الَّتي أوردها المحبِّس بين علامتي تنصيص، فقال: "فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"، والذي اصطلح عليه أهل الاختصاص أنَّهم يجعلون الآية القرآنيَّة بين مزهَّرين[1]، هكذا: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

وفضلا عن ذلك فقد أورد نصَّ التَّحبيس ضمن نصِّ المخطوط، مع أنَّه لا علاقة له بالنَّصِّ، وإنَّما محلُّ إيراده عند وصف النُّسخة.

(**س9**): (من له صحب وآله وعليهم...)، والذي في النُّسخة: (من له صحبٌ وآلٌ، وعليهم...).

(**س11**): زاد الألف واللَّام على كلمة (شرح)، فقال: (فهذا الشَّرح للاميَّة...)، والصَّواب كما في النُّسخة: (فهذا شرحٌ لِلَاميَّة...). وفي ذات السَّطر أخطأ في نسخ اسم الشَّارح، فقال: (لمؤيِّد الدِّين **بن إسماعيل** الحسن بن علي بن محمَّد بن عبدالصَّمد الطُّغْرائي). فقوله: (بن إسماعيل الحسن)، خطأ منه في النَّسْخ؛ إذِ الصَّواب: (أبي إسماعيل الحسين)، كما ورد في كتب التَّراجم[2].

(1) انظر: تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، د. عبد المجيد دياب، ص 278.
(2) انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان 185/2، والأعلام للزركلي 246/2.

(س**12**): صوَّب المحقِّق لفظ (الطُّغْرائي) ولم يشِرْ إلى ذلك؛ حيث إنَّ الوارد في النُّسخة (الطُّغْراوي)، وهذا تعدٍّ منه، فلو أنَّه صوَّب وعلَّق لكان حسنا.

(س**14**): جاء لفظ (للشَّنفرى) بصورة أخرى، هكذا: (للفري)، لكنَّ المحقِّق اعتمد على العبارة الَّتي سبقت الاسم، وهي: (لاميَّة العرب) فصحَّحها، ولم يشرِ لذلك، وهو وإن كان أمرا يسيرا في نظر بعض المحقِّقين إلَّا أنَّ التَّمادي فيه يؤدِّي إلى أعظم من ذلك.

(س**16**): مثَّل الشَّارح رحمه الله بكلمة واحدة من آية قرآنية، وهي قوله: (عبادي)، وفات المحقِّق أن يجعلها بين مزهَّرين، ويحيل على موضعها، علمًا بأنَّ المواضع التي وردت فيها هذه اللَّفظة تُعدُّ باثنتي عشرة موضعًا.

الصَّفحة (893)

(س**2**): ورد في المتن قوله: (مسكٌ مدوف، وثوبٌ مصون)، هكذا، إلَّا أنَّ المحقِّق أجرى قلمه فيها، ولم ينبِّه على الخطأ، فقال: (مسكٌ مدووف، وثوب مصوون). ثمَّ إنَّه لم يقابل النَّصَّ الذي أورده الشَّارح من الصِّحاح على أصله؛ إذ لو فعل ذلك لصوَّب عبارة (باب الواو) بـ (بنات الواو)، كما في الصِّحاح[1]. وفي ذات السَّطر ورد لفظ (جاءا) هكذا: (جا)، فأتمَّها ولم يعلِّق.

(س**3**): علَّق الشَّارح على قوله: (الخطل)، فقال ضمن كلامه: (ورمح خطل: مضطرب)، غير أنَّ المحقِّق ترك الصَّواب، وقال: (وربح خطل مضطرب)، ولا معنى لهذه العبارة!

(س**13**): قال الشَّارح: (قال ابن السِّكِّيت: التَّرف والمجد إنَّما يكونان في الآباء)، والظَّاهر من رسم كلمة (التَّرف) أنَّها كذلك، والصَّواب (الشَّرف)، ولو أنَّ المحقِّق توقَّف قليلا لما أقرَّ النَّاسخ على خطئه، ولو أنَّه راجع الأصل الذي استقى منه الشَّارح مادَّة كتابه، وهو شرح الصَّغدي على لاميَّة العجم[2] – لو أنَّه رجع إلى ذلك لأصلح خطأ النَّاسخ.

(س**14**): أسقط المحقِّق نصًّا واردا في النُّسخة، وذلك بعد قوله: (أخيرا: ظرف زمان)، والنَّصُّ الَّذي أسقطه المحقِّق هو: (وكذا أولا شرع، بفتحتين، خبر مجدي، والشَّمس هذه، واو ابتداء، رأد).

(س**16**): (أي مجده في الأوَّل للآخر)، في النُّسخة: (أي: مجدي في الأوَّل للآخر)، كما يوحي به رسم الكلمة، لكنَّ صواب العبارة هكذا: (أي: مجدي في الأوَّل كالآخر لا تفاضُل

(1) مادة (دوف) 1361/4.
(2) انظر: الغيث 106/1.

فيه)[1].

(س**18**): أورد الشَّارح خبر: (بورك لأمَّتي في بكورها)[2]، فلم يخرِّجه المحقِّق، ولم يجعله بين علامتي تنصيص، بل إنَّه أقرَّ النَّاسخ على الخطأ في كتابة لفظ (لأمَّتي)؛ حيث كتبه النَّاسخ (لا شيء). كما لم يخرِّج خبر: (في ما في السَّاعة الأولى)[3].

الصَّفحة (894)

(س**5**): (أو لأنَّ بها دِجلة اسمها ذلك)، لكنَّ المحقِّق حرَّف النَّصَّ فقال: (أو لأنَّ دِجلة اسمها)، ولإقامة العبارة يقول: (أو لأنَّ بها دِجلة [و] اسمها [كـ] ذلك)[4].

(س**9**): وردت بعض الأخطاء في النَّسْخ فصوَّبها، ولم يذكر ذلك، من ذلك: قوله: (الصَّدوف العدويَّة)، فقد وردت في النُّسخة (الصَّدو والعدويَّة)، و(الأخنس) وردت في النُّسخة (الأخفش)، والصَّواب ما أثبته، لكن فاته أن يعلِّق؛ ليُظهر رداءة النَّسخ، وليترك الحكم للقارئ.

(س**10**): لفظ (الفارغة) خطأ في النَّسْخ، لم يفطن إليه المحقِّق، وصوابه: (الفارعة) بالعين المهملة، كما في المصادر[5].

(س**13**): جـاء في النُّسخة: (فلهج بها رجل يدعى شيثا)، لم يتنبَّه المحقِّق، إلى أنَّ (شيثا) هي تصحيف لـ (شبثا)، كما في بعض المصادر[6]، أو لـ (شبيبا) كما في الغيث للصَّفدي[7].

(س**15**): صحَّف النَّاسخ لفظة (طريفة) فقال: (طريقه)، فتابعه المحقِّق عفا الله عنَّا وعنه، ولم يكلِّف نفسه أن ينظر في مصادر الشَّرح، بل ولا في المصدر الذي لخَّص منه الشَّارح كتابه، وهو الغيث، فهو يعدُّ نسخة ثانوية في التَّحقيق. و(طريفة) هو اسم كاهنة[8]. وفي ذات السَّطر بياض أغفل ذكره المحقِّق، وكان لزاما عليه أن يبحث في المصادر عمَّا يقوِّم النَّصَّ، أو أن يترك البياض كما

(1) انظر: الغيث 109/1.
(2) الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم (5409)، 281/9. وإسناده ضعيف.
(3) الحديث لم أقف عليه بنصِّه
(4) قارن مع شرح الدَّميري، ص19.
(5) انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري، ص 388، والمستقصى في أمثال العرب الزمخشري 267/2.
(6) انظر: مجمع الأمثال، الميداني 220/2، والمستقصى في أمثال العرب، الزمخشري 267/2.
(7) 128/1.
(8) انظر: الغيث 128/1، وشرح الدَّميري، ص19.

هو، ولاستقامة النَّصِّ يمكن الاستعانة بالأصل، وهو الغيث، فنقول: (فأخبرته بريبة في أهله [فأقبل سائرا لا يلوي على أحد، وإنَّما تخوَّف على][1] زوجته، فدخل عليها...).

(**س22**): لم يخرِّج المحقِّق خبر: (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده) مع أنَّ الحديث في الصَّحيحين[2].

(**س23**): أثبت المحقِّق عبارة (فأوَّله بكسره، أي لا مثل كسرى، أو لا سمي لكسرى)، والصَّواب: (فأوَّله بكسرةٍ، أي: لا مثل كسرى، أو لا سُمِّي بكسرى). وفي ذات السَّطر أورد لفظ (بلا راحة)، ولعلَّ الصَّواب فيها (فلا راحة).

الصَّفحة (895)

(**س1**): أخطأ النَّاسخ في نقل قوله: (ولا ناقة لي فيها)، فقال: (ولا علاقة...)، وتابعه المحقِّق في خطئه، ولم يصحِّحه. وفيه كذلك خرَّج خبر: (العباد عباد الله...)، وذكر أنَّه في مسند أحمد، وبالتَّدقيق والمراجعة، لم أعثر على الخبر في المسند[3].

(**س2**): مرَّ المحقِّق بمصطلح (عتاب المرء نفسه)، ولم يعرِّفه[4].

(**س8**): قال: (لقائم زيد، أو قائم أنتما، أو هو معترضك)، لعلَّ الصَّواب: (كقائم زيد، أو قائم أنتما)، أما قوله: (أو هو معترضك)، فالذي في النُّسخة: (أو هو معترض كقاض).

(**س11**): قـوله: (كالسَّيف) في النُّسخة: (كسيف)، والصَّـواب ما أثبته، كما في البيت، إلَّا أنَّه صوَّب ولم ينبِّه. وفيه أيضا قوله: (منفرد انفرادا)، الذي في النُّسخة: (مفردا انفرادا)، وما أثبته هو الصَّواب؛ لأنَّ (انفرادا) مصدر (انفرد) لا (مفردا). لكن مع ذلك وجب عليه أن ينبِّه.

(**س12**): قوله: (عرِّي) في النُّسخة: (تجري)، لكنَّه صحَّح أيضا ولم يعلِّق. كما صوَّب لفظ (تشديد) بإضافة التَّاء في أوَّله؛ لأنَّ الذي ورد (شديد).

(**س14**): (عن الخلل)، في النُّسخة (من الخلل)، فجاء بـ(عن) بدل (من).

---

(1) انظر: الغيث 128/1.

(2) صحيح البخاري، برقم (3120)، 85/4، وصحيح مسلم، برقم (2919)، 2237/4.

(3) الخبر أخرجه البيهقيُّ في السُّنن الكبرى برقم (12123)، 142/6، والطَّيالسي برقم (1543)، 55/3.

(4) قال أبو الوفاء العُرْضي: "عتاب المرء نفسه: قد يتضمَّن التَّوجُّع، أو التَّفجُّع، أو التَّقصير، أو تأكيد الملامة من الغير؛ لكسر نفسه، أو لما أشبه ذلك من النِّكات". فتح البديع، ص 306.

(س**15**): أورد النَّاسخ عبارة (أي شيء ببغداد فقير لا يعنى بي)، غير أنَّ المحقِّق نقل النَّصَّ هكذا: (أيُّ شيء ببغداد أو فقير)، ولا يخفى على القارئ البصير أنَّ العبارة لا تستقيم، فقد أسقط قوله: (لا يُعنى بي)، ولعلَّ إقامة العبارة يستدعي أن نقول: [لـ] ـأي شيء [أقيم] ببغداد [وأنا ناءٍ عن الأهل][1].

(س**18**): (الَّتي لنفي الجنس) في النُّسخة: (الَّتي بنفي الجنس)، فقد صحَّح، ولم يعلِّق.

(س**19**): (وهو اسم مفعول)، قوله: (اسم)، لم يرد في النُّسخة، أضافه ولم يجعله بين معقوفين. ثمَّ إنَّه أسقط كلمة (كفتى)، بعد قوله: (اسم مفعول).

(س**21**): (حزني بفتحتين هو خلاف السُّرور)، كذا في النُّسخة، فزاد المحقِّق فاء على(هو).

(س**23**): (جذلي: بلغ الغاية – بجيم فمعجمة –)، قوله: (بلغ الغاية) ليست في النُّسخة؛ بل هو انتقال نظر من المحقِّق.

الصَّفحة (896)

(س**4**): (حنَّ راحلتي: راحلتي أي ناقتي)، زاد المحقِّق لفظ (راحلتي) الثَّانية.

(س**6**): (وحنَّ قرى) في النُّسخة: (وحنَّ وقرى). حذف المحقِّق الواو من (وحنَّ)، ولم ينبِّه.

(س**7**): (عسليُّ الرُّمح) كـذا نقـلها المحقِّق، وفي النُّسخة (على الرُّمح)، وكـلاهما خطـأ، والصَّواب أن يقول: (عَسَل الرُّمح)[2]. وكذلك فاته أن يصوِّب خطأ النَّاسخ في كلمة (أمر)، وهو يريد: (اهتزَّ)؛ بل تابعه فيه غير مبالٍ باستقامة النَّصِّ من عدمها.

(س**8**): (قيل: إشعار الجنين للرَّجل كإشعاره لصدور الأسنَّة من الرِّماح مبالغة؛ لأنَّه إذا حسن ما لا يعقل فالعاقل أولى)، نقله المحقِّق دون أن يعي منه شيئا، وإلَّا فكيف يستمرئ مثل هذا الكلام ويمرُّ عليه دون أن يجرَّ قلمه معلِّقا ومقوِّما للخلل الحاصل؟! وإذا أردنا إقامة النَّصِّ قلنا: (استعارة الحنين للرَّجل كاستعارته لصدور الأسنَّة من الرِّماح مبالغة...). ثمَّ إنَّه ذكر مصطلح المبالغة فلم يعرِّفه[3].

---

(1) راجع ما بين المعقوفات في الغيث 157/1.

(2) قال الجوهري: عسل الرُّمح عَسَلَانًا: اهتزَّ واضطرب. الصحاح، مادة (عسل) 1765/5.

(3) قال الخطيب: "المبالغة أن يدَّعي لوصف بلوغه في الشِّدَّة أو الضَّعف حدًّا مستحيلا، أو مستبعدا، لئلَّا يظنَّ أنَّه غير متناه في الشِّدَّة أو الضَّعف. الإيضاح، ص 340.

(س**11**): (ضجَّ: بمعجمه فجيم ضاجّ) في النُّسخة (وضجَّ بمعجمة فجيم: صاح)[1].

(س**14**): (ألغى أتعب)، لعلَّ الصَّواب: (ألقى التَّعب).

(س**15**): (وفي نسخة: لما ألغى)، الذي في النُّسخة: (وفي نسخة: لما ألقى)، وهو الصَّواب، ولو أنَّ المحقِّق بحث عن الرِّواية الأخرى لما وقع في الخطأ[2]. وكذلك: (ألغى مضارع...)، الصَّواب: (ألقى مضارع...)[3].

(س**17**): (وقيل الأولى كما وجد في نسخة)، في النُّسخة بياض بعد قوله: (كما وجد) يقدر بنحو كلمتين، أغفل ذكره المحقِّق، ولم يشر إليه.

(س**20**): (ذا ركب)، خطأ وقع في المحقِّق؛ لا سيَّما وأنَّه في هذا الموضع أحال على الجوهري، ومع ذلك فإنَّه لم يفطن، ففاته أن يقول: (والجمع أركبٌ)[4]، وكلمة (والجمع) رمز لها الشَّارح بحرف (ج)، ولكنَّ المحقِّق لم تنبه له.

(س**26**): (بسطة) في النُّسخة: (بسط). زاد التَّاء المربوطة، ولم يضعها بين معقوفين.

الصَّفحة (897)

(س**4**): (على قضاء: أي إذا)، كذا نقلها المحقِّق، ولكنَّ الصَّواب: (على قضاء: أي: أداء)؛ لأنَّ القضاء يعني الأداء.

(س**8**): (ذو نفس لحبِّه شريفة)، الصَّواب كما في النُّسخة: (ذو نفس محبَّة شريفة).

(س**11**): (العكس ردُّ الخير إلى أوَّله)، الصَّواب كما في النُّسخة: (ردُّ أخير إلى أوَّله)[5].

(س**16**): (الرُّجوع من الفر)، الصَّواب: (الرُّجوع من السَّفر)[6]، كذا عند النَّاسخ والمحقِّق.

(س**18**): سقط لفظ (ذي) من الشَّارح، فزاده المحقِّق، ولم يضعه بين المعقوفين الدَّالَّين على الزِّيادة، بل إنَّه أتى بها على صيغة (ذو)، مع أنَّ اللَّفظة في البيت هي (ذي).

(س**21**): (كصدر، أي مثله، وهو نعت، ذي الرُّمح نعت أيضا)، عدم وضع علامات

(1) انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (ضجج) 312/2، والغيث 200/1.
(2) انظر رواية: (لما ألقى) في: إيضاح المبهم من لامية العجم للماغوسي، ص 126، والغيث 200/1.
(3) انظر: الغيث 203/1.
(4) انظر: الصِّحاح، مادة (ركب) 138/1.
(5) في الغيث: (ردُّك آخر الشيء إلى أوَّله) 256/1.
(6) انظر: الغيث 256/1.

التَّرقيم في مواضعها أحدث ربكة في النَّصِّ، والصَّواب أن يقول: (كصدر، أي: مثله، وهو نعت ذي، الرُّمح نعت أيضا). ولكنَّ النَّاسخ وقع في خطأ إعرابيٍّ، وهو أن الرُّمح ليس بنعت، وإنَّما هو مضاف إليه[1]. وفي ذات السَّطر قوله: (أي وصفه الفارسي بين أساقه وركابه)، الصَّواب: (أي: وضعه الفارس بين ساقه وركابه)، فتابع النَّاسخَ في خطئه أيضا. ولو رجع للغيث لقوَّم عبارته[2].

(س**22**): (تعلَّق بمعتل) في النُّسخة: (تعلُّق معتلٍّ). وقوله: (ولو جعلت الباء زائدة كالظَّاهر)، في النُّسخة بعد (زائدة) بياض، لم يُشر إليه المحقِّق، ويمكن أيضاف مكان البياض عبارة: (كأنَّه قال: بمعتلٍّ قبله)[3].

(س**23**): (وجوَّز بعضهم كونه ظرفا سعرا)، كذا في النُّسخة، والصَّواب: (...مستقرًّا)[4].

(س**24**): (ظرفا مسعر)، كذا في النُّسخة، ووافقها المحقِّق. والصَّواب: (ظرف مستقرٌّ).

الصَّفحة (898)

(س**1**): (هياب)، في النُّسخة: (ياب)، فزاد المحقِّق الهاء، ولم يجعلها بين معقوفين. وفيه أيضا: (وهذا التفات من أوصافه لها أوصاف رفيعة)، الصَّواب: (... من أوصافه لأوصاف رفيقه).

(س**5**): (إنه يقول إلَّا أعرابي)، في النُّسخة: (إن يقول إلَّا أعرابي)، وكلاهما خطأ؛ إذ مقصوده أن يقول: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ﴾[5].

(س**9**): (وعليه فبعدد صدر البيت هو بعينه صدر بيت الحريري)، كذا في النُّسخة، لكنَّ الصَّواب: (وعليه فيعدُّ...).

الصَّفحة (899)

(س**1**): (وذي شطاط كصدر الرُّمح قامته) في النُّسخة: (ذي شطاط لصدر...). زاد المحقِّق الواو على(ذي)، واستبدل اللَّام بالكاف في (صدر)، ولم ينبِّه على ذلك.

(س**2**): (فهو من باب الوارد ليس ربُّه، وهو كثير لا سيا ويسلم منه الفحول)، كذا ظهرت للمحقِّق، ولكنَّه لو دقَّق النَّظر لظهر له أنَّ الكلمة الَّتي رسْمُها (ربُّه) هي (إلَّا)، وأنَّ كلمة (لا سيا)

(1) انظر: الغيث 280/1.
(2) 277/1.
(3) الغيث 280/1.
(4) انظر: شرح ابن عقيل 528/1.
(5) سورة هود، من الآية: 54.

هي: (لا يكاد). ولكنَّ عدم دُربته بخطِّ النَّاسخ أوقعه في الخطأ. فالنَّصُّ السَّليم هو: (فهو من باب الوارد ليس إلَّا، وهو كثير لا يكاد يسلم منه الفحول). فانظر إلى النَّصِّ قبل التَّصحيح، ثمَّ قارنه بالنَّصِّ بعده يظهر لك ما أردناه. ولو أنَّ المحقِّق استأنس بشروح اللَّاميَّة لأقام النَّصَّ.

(**س7**): ({قد} يُعرب الماضي من الحال، وهي هنا للتَّحقيق)، بما أنَّ المحقِّق زاد لفظ (قد) – مع أنَّه لم يجعله بين معقوفين – كان ينبغي عليه أن يجعل الزِّيادة هكذا: ([قد حرف يصحب الأفعال][1]). أمَّا قوله: (يعرب الماضي من الحال)، فإنَّه تصحيف سيِّء؛ إذ لو نظر في العبارة؛ لانكشف له أنَّ كلمة (يعرب)، إنَّما هي (يقرِّب)، ولكنَّ المحقِّق يبدو أنَّه كحاطب ليل!!

(**س10**): (نائب فاعل)، في النُّسخة: (نائب الفاعل).

(**س11**): (الغزل: بفتحتين – مجازيَّة النَّسيب)، هكذا قرأها صاحبُنا، مع أنَّها في النُّسخة واضحة، غير أنَّ النَّاسخ –كما هي عادة النُّسَّاخ – جعل جزءا من الكلمة في نهاية السَّطر، وهي (محاد)، وجزءا منها في أوَّل السَّطر، وهي (ثة)، محافظة على جمال النُّسخة عند ضيق السَّطر على الاتساع للكلمة كلها. ثمَّ أنَّ المحقِّق – والحال هذه – يدعوك للعجب من بعض الاختيارات في قراءته، حتَّى ليُخيَّل إليك أنَّ المحقِّق ضمير مستتر، وليس اسما ظاهرا!!

(**س13**): (وفي البيت تقديم، والأصل مزجت رقَّة الغزل منه بشدَّة، أي أنَّه صاحب حلو المرح)، كذا قال النَّاسخ، وتابعه المحقِّق، غير أنَّ الأخير استبدل لفظ (فيه) بـ (منه)، كما استبدل عبارة (حلو المزاح)[2] بـ (حلو المرح). ومع ذلك ففي النَّصِّ سقط، وتقويمه كذا: (والبيت تقديم [وتأخير][3]، والأصل: مُزجت رقَّة الغزل فيه بشدَّة [البأس][4]، أي أنَّه صاحب حلو المزاح).

(**س15**): (والقوَّة واللِّين)، كذا في النُّسخة، لكنَّ الصَّواب مقابلة الشِّدَّة بالرِّقَّة، كما هو ظاهر في البيت. قال العلَّامة بَحْرَق: "قابل أربعة بأربعة: ... والشِّدَّة بالرِّقَّة"[5]. ولو أراد المحقِّق الإبقاء على عبارة النَّاسخ لكان عليه أن ينقل اللَّفظة على أنَّها (القسوة)، لا (القوَّة)؛ لأنَّ الَّذي يقابل (اللِّين)، هو (القسوة).

---

(1) الزِّيادة من: الغيث 295/1.
(2) انظر: الغيث 295/1.
(3) انظر: شرح الدَّميري، ص 46.
(4) انظر: شرح الدَّميري، ص46.
(5) نشر العلم في شرح لاميَّة العجم، ص 107.

(س**16**): ذكر الشَّارح مصطلح المقابلة، لكنَّ المحقِّق أغفل تعريفه[1].

(س**19**): (سرح: وهو المال السَّالم)، كذا في النُّسخة، وأقرَّ المحقِّق النَّاسخ على ذلك، ولم يُجهد نفسه في معرفة معنى المال السَّالم، ولو أنَّه قلَّب أحد المعاجم اللُّغويَّة لوجد فيها أنَّ السَّرْح: المال السَّائم، وأنَّ السَّائم هو المرسل[2]. فالمحقِّق – عفا الله عنَّا وعنه – ترك قلمه وفكره سائما، ولم يقيِّده بالتَّرَيُّث والتَّدقيق، فلم يسلم!! ثمَّ إن المحقِّق – كما هو شأنه – أغفل الإشارة إلى وجود بياض بعد قوله: (السَّائم).

الصَّفحة (900)

(س**1**): (مقلته: هي شحمة العين، جمع مقل)، كذا في النُّسخة، وهو ما ارتضاه المحقِّق، والصَّواب أن يقول: (... جمعها)، أو (... تجمع على)[3]. وفيه أيضا: (في الحدقة سوادها نقطة، وفيه النَّاظر، وفيه الإنسان). الصَّواب: (والحدقة، [و] سوادها، [وبياضها]، وفيه[ا][4]، النَّاظر، وفيه الإنسان).

(س**2**): (والمزق)، الظَّاهر أنَّ المحقِّق نظر إلى السُّكون الَّذي فوق الواو، فظنَّ أنَّها (زاي)، فقرأها: (المزق)، ولو نظر إلى السِّياق – والشَّارح يتكلَّم عن العين – لعلم يقينا أنَّ المراد: (الموق). وفي ذات السَّطر كذلك أساء عندما تابع النَّاسخَ في قوله: (وذناب العين: مؤخَّرها)، والصَّواب: (وذباب العين مؤخِّرها)[5].

(س**4**): (الواو للحال، ولعلَّه على مبتدأ خبره أغراني)، كذا في النُّسخة، وعند المحقِّق أيضا، إلَّا أنَّه قال: (أغرى)، وليس (أغراني)، ولا معنى لهذا الكلام. والصَّواب: (الواو للحال، ورفَعَه على مبتدأ، خبره أغرى)[6].

(س**5**): (وإلَّا لكان فعلا وفعالا)، الصَّواب: (... فعلا وفاعلا). تركه المحقِّق كما في النُّسخة، ولم يعلِّق، ولم يصحِّح.

---

(1) المقابلة: هي "أن يؤتى بمعنيين متوافقين، أو معان متوافقة، ثمَّ بما يقابلهما، أو يقابلها على التَّرتيب". الإيضاح للقزويني، ص 321، 322.

(2) انظر: لسان العرب لابن منظور، مادَّة (سرح) 478/2، ومادَّة (سوم) 314/12.

(3) انظر: الغيث 312/1.

(4) لأنَّ إنسان العين فيها. انظر لسان العرب لابن منظور، مادَّة (سود) 224/3.

(5) انظر: اللِّسان، مادَّة (ذبب) 380/1، والغيث 313/1.

(6) قارن مع شرح الدَّميري، ص 51.

(**س7**): (تعلَّق بأغرى)، كذا عند المحقِّق، وقد خالف ما في النُّسخة، ففيها: (تعلَّق أغرى). والصَّواب: (متعلِّق أغرى)[1]. وفيه كذلك: (أي منعت النوم بالمحادثة في اللَّيل قد أقبل، ثمَّ بالنَّوم على العيون وحيه للمقل). هو كذلك في النُّسخة، باستثناء لفظ (اللَّيل)، فهو في النُّسخة (ليل). لكنَّ الصَّواب: (أي: منعت [به] النَّوم بالمحادثة [ونحن] في ليل قد أقبل ثَمَّ بالنَّوم على العيون، وحبَّبه للمقل)[2]. مع ملاحظة أنَّ مكان كلمة (ونحن) بياض في النُّسخة لم يُشر إليه المحقِّق.

(**س9**): (حبَّب اللَّيل)، كذا في النُّسخة، وعند المحقِّق. لكنَّ الصَّواب: (شبَّه اللَّيل). وفيه أيضا: (يراعي الماشية الَّتي يعرفها للمرعى). لفظ (يراعي) في النُّسخة (براعي)، ولفظ (يعرفها)، كذا في النُّسخة، غير أنَّ الصَّحيح أن يقول: (يغريها)[3].

(**س10**): (وشبَّه معه النَّوم صاحبه وبُعده عنه بالطَّرد). وافق المحقِّق النَّاسخ، فلم يُجرِ قلمه مصحِّحا. والصَّواب: (وشبَّه مجيء النَّوم...).

(**س12**): (أي طردت الكرى في جبال أعيى القومَ). هكذا وردت العبارة في النُّسخة، وارتضاها المحقِّق. ولكنَّ النَّصَّ هكذا لا يستقيم! والصَّواب: (أي: طردت الكرى في حالة إعياء القوم).

(**س13**): (وهو الذي لا يستوي على السَّرج من الجرب). كذا في النُّسخة وعند المحقِّق. والصَّواب: (... من الحزن)[4]. وفيه كذلك أنَّ بعد قوله: (الجرب) بياض لم ينبِّه إليه المحقِّق، ولعلَّنا نضيف إليه [لأنَّه جاء في سياق شدَّة السَّهر][5].

(**س17**): (صاح: نعت طرب نكرة)، في النُّسخة: (صاح: نعت طرب من نكرة)، حيث أسقط المحقِّق لفظ (من)، والصَّواب أن يقول: (صاح: نعت طرب، من: نكرة).

(**س20**): ذكر الشَّارح مصطلح الجمع والتَّقسيم، لكنَّ المحقِّق لم يعرِّفه، بل ولم يحدِّده في البيت[6].

---

(1) راجع الغيث 315/1.
(2) انظر: الغيث 315/1، وشرح الدَّميري، ص 51.
(3) راجع إيضاح المبهم للماغوسي، ص147.
(4) انظر: إيضاح المبهم للماغوسي، ص 154.
(5) انظر: شرح لاميَّة العجم للدَّميري، ص 54.
(6) الجمع مع التَّقسيم، وهو: جمع متعدِّد تحت حكم، ثمَّ تقسيمه، أو تقسيمه ثمَّ جمعه. الإيضاح للقزويني، ص 335. والشَّاهد في أنَّه جمع الرَّكب، وهم على الأكواز، ثمَّ قسَّم، فجعل قسما منهم صاح من الطَّرب، وقسما آخر ثمل من خمر الهوى.

(س**22**): (واستثقلت)، في النُّسخة: (استثقلت).

(س**24**): (ويطلق على الدِّين)، في النُّسخة: (ويطلق على الدِّين أيضا)، فقد حذف المحقِّق لفظ (أيضا).

(س**26**): (أنت مبتدأ)، في النُّسخة: (وأنت مبتدأ).

الصَّفحة (901)

(س**1**): (الجلل: بالجرِّ نعت الحادث)، كذا عند المحقِّق، وفي النُّسخة: (الجلل بالجرِّ نعت الجلل). والصَّواب ما أثبته المحقِّق، لكنَّه لم ينبِّه على تصحيحه.

(س**9**): (وتستحيل أي يغير)، كذا في النُّسخة، والصَّواب أن يقول: (وتستحيل، أي: تتغيَّر).

(س**10**): (وصبغ اللَّيل، أي لون)، كذا في النُّسخة، ووافقه المحقِّق، والصَّواب أن يقول: (... أي: لونه)، بإعادة الضَّمير على اللَّيل.

(س**12**): (هل) في النُّسخة: (فهل)، حيث أسقط الفاء، كما هو شأنه في حذف الواو أيضا. وفي هذا تجنٍّ على النَّصِّ وظلم له.

(س**15**): (انصر أخاك ظالما أو مظلوما) في النُّسخة: (... إلخ)، فأسقط لفظ (إلخ).

الصَّفحة (902)

(س**1**): (أي رمى طروق)، كذا في النُّسخة، باستثناء كلمة (طروق)، فهي غير واضحة. ومع ذلك فالعبارة لا تصحُّ، والصَّواب: (أبو حيٍّ من طي)[1]. وفيه أيضا: (وصوله إليهم أنَّهم بإمعان الرَّمي). لم يظهر رسم الكلمات جيِّدا، وقد قرأها المحقِّق كما ظهر له. والصَّواب أن يقول: (ووصفهم بأنَّهم [مشهورون] بإتقان الرَّمي)[2].

(س**2**): (صلَّى الله عليه وسلَّم). هذه العبارة ليست في النُّسخة، وهي زيادة من المحقِّق، كان عليه أن يجعلها في الهامش؛ لتحصل له بركة الصَّلاة على النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

(س**3**): (مَدَحَ امْرُؤُ القيس إِيَّاهُ)، كذا قرأها المحقِّق، والصَّحيح: (... أباه)[3].

(1) انظر: الغيث 373/1، وشرح لاميَّة العجم للدَّميري، ص 65.
(2) انظر: الغيث 373/1، وشرح لاميَّة العجم للدَّميري، ص 65.
(3) انظر: العقد الفريد لابن عبد ربِّه 348/3.

الصَّفحة (903)

(**س4**): (والسُّمر)، في النُّسخة: (وبالسُّمر)، فقد حذف الباء من لفظ (بالسُّمر).

(**س6**): ({به} الباء للاستعانة)، في النُّسخة: (الباء للاستعانة)، ولا داعي لزيادة لفظ (به)؛ لأنَّ العبارة تستقيم بدونها. وفيه كذلك: (متعلِّق بيحمون)، في النُّسخة: (معلَّق يحمون)، فزاد التَّاء، ولو وقف على أسلوب المؤلِّف وعايش النَّصَّ لبدا له أنَّ الشَّارح يكثُر عنده هذا التَّعبير.

(**س7**): (الغدائر: صغائر الشَّعر)، كذا قرأها المحقِّق، والصَّواب: (... ضفائر الشَّعر). وفيه أيضا: (صفة فكلٌّ من العين والسُّمر حمر أي مثله). هذا ما ظهر لصاحبنا، والقراءة الصَّحيحة للنَّصِّ: (صفةٌ لكلٍّ من العين والسُّمر. حمر، أي: مثله).

(**س9**): (قيل: وفي البيت التَّوبيخ). هذه قراءة المحقِّق؛ وإلَّا ففي البيت (التَّدبيج)، كما هو ظاهر في النُّسخة، لا (التَّوبيخ)[1].

(**س13**): (في ذمام: وفي نسخة: ظلام اللَّيل). في النُّسخة: (في ذمام: جوفه)، لكنَّ الكلمة لم تظهر للمحقِّق، فآثر حذفها طلبا للسَّلامة، فلحقته الملامة. ولو أنَّه فتَّش في المضانِّ لعلم أنَّها: (حرمة)[2].

(**س15**): (فنفحة: رائحة، والفاء سببيَّة، ونفحته الفاء للتَّعقيب)، في النُّسخة: (... والفاء سببيَّة، ونفحته والفاء للتَّعقيب)، الظَّاهر أنَّ العبارة فيها غلط، وأنَّ قوله: (والفاء للتَّعقيب) هو خلط من النَّاسخ، وانتقال نظر منه، فموضعها بعد قوله: (فسر: من السَّير، والفاء للتَّعقيب). أمَّا العبارة هنا فتقويمها هكذا: (فنفحة: رائحة، والفاء سببيَّة، ونفحة [مرفوع على الابتداء])[3].

(**س17**): (جمع حلَّة)، في النُّسخة: (جمع حل)، وكان الأولى به أن يجعل زيادة التَّاء المربوطة بين معقوفين.

(**س18**): (وإلى: بمعنى مع)، عبارة النَّاسخ: (ولي معنى مع)، فصحَّحها، ولم يُنبِّه.

(**س22**): (قيل وبالضَّمِّ)، في النُّسخة: (قيل والضَّمُّ)، والصَّواب ما أثبته المحقِّق، لكن كان عليه أن يجعل الزِّيادة بين معقوفين. وفيه أيضا: (قال ابن السِّكِّيت: لم يأت فعل في النُّعوت

(1) التَّدبيج: هو أن يذكر الشَّاعر أو النَّاثر ألوانا بقصد الكناية بها، أو التَّورية بذكرها عن أشياء من مدح، أو وصف، أو نسيب، أو هجاء، أو غير ذلك من الفنون، أو لبيان فائدة الوصف بها. تحرير التَّحبير لابن أبي الإصبع 532/4.

(2) انظر: الغيث 389/1.

(3) انظر: الغيث 391/1.

الأعداء، وهو مبتدأ). هكذا نقلها المحقِّق – عفا الله عنَّا وعنه –، ولو أنَّه بحث عن قول ابن السِّكِّيت في مضانِّه لأقام النَّصَّ. والصَّواب: (قال ابن السِّكِّيت: لم يأت فعل من النُّعوت [إلَّا حرف واحد، يقال: هؤلاء قوم عدى][1]).

الصَّفحة (904)

(**س6**): (من الأسل: الزُّجاج)، حيث نقل الكلمة كما في النُّسخة، لكنَّه لم يحاول أن يصحِّح أو يعلِّق، وهل يستقيم أن نطلق اسم الزُّجاج؟! والصَّواب: (من الأسل: الرِّماح).

(**س8**): (وليس فرسان الأسد الإلف بالنَّاس)، كذا قرأها المحقِّق، ولا يمكن أن تستقيم العبارة هكذا، وصوابها: (وليس من شأن الأُسد الإلف بالنَّاس).

(**س9**): (من حيث إنَّهم سواء)، الصَّواب: (من حيث إنَّهم كهي).

(**س10**): (إلى من يسكن الحي)، في النُّسخة: (فيمن يسكن الحيَّ).

(**س15**): (أرادوا وراحة الصَّغير، جمع نشء)، كذا في النُّسخة، وهو ما أقرَّه المحقِّق. والصَّواب: (إذا جاوز حدَّ الصِّغر[2]، جمع نشء). وبعد هذا النَّصِّ كلام ورد في النُّسخة، ولكنَّ المحقِّق أسقطه، وهو: (ويحرَّك، وكلَّ ما حدث باللَّيل، وبدأ، جمع ناشئة، قاله في القاموس).

(**س16**): (بالجزع: معطف الوادي)، كذا في النُّسخة، وهو ما ذكره المحقِّق. لكنَّ الصَّواب: (منعطف الوادي)[3].

(**س17**: (قد: وقد وقع)، كذا في النُّسخة. ولعلَّ الصَّواب: (قد: حرف توقُّع[4]).

(**س19**): (نصالها: مفعول لفعل منصوب)، في النُّسخة: (نصالها: مفعول لمفعول منصوب)، صحَّح المحقِّق العبارة، ولم يعلِّق على ذلك.

(**س20**): (جمع نصل بالسَّيف والسَّهم)، الصَّواب: (جمع نصل [تختصُّ][5] بالسَّيف والسَّهم).

---

(1) انظر: الغيث 397/1.
(2) انظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مادَّة (نشأ)، ص15.
(3) انظر: اللِّسان، مادَّة (جزع) 47/8.
(4) انظر: الغيث 411/1.
(5) زيادة يقتضيها السِّياق.

(س**22**): (بل في البيت الكناية، وهي أبلغ في الصَّرع)، في النُّسخة: (...أبلغ في الصَّريح)، والصَّواب أن نقول: (... أبلغ من التَّصريح).

الصَّفحة (905)

(س**2**): (ما بالكـرائم: البـاء للإلصـاق، الكـرائم: جمـع كـريمة)، في النُّسخة: (ما با: الباء للإلصاق، الكرائم جمع كريمة).

(س**6**): (ربَّما كرهت زوجها ما وقعت فيه فعلا يؤدِّي إلى هلاك)، في النُّسخة: (... فأوقعت فيه فعلا يؤدِّي إلى هلاكه). والصَّواب: (... فأوقعت به فعلا يؤدِّي إلى هلاكه)[1].

(س**11**): (نار)، ليست في النُّسخة؛ وإنَّما زادها المحقِّق، ولم يذكر ذلك. وكذلك قوله: (لبات)، ليست في النُّسخة أيضا.

(س**12**): (الهوى منهنَّ، أي الكرائم {منهنَّ}: خبر {بات} من حرف جر)، هذا ما استقرَّ عليه المحقِّق، لكنَّ الصَّواب أن نقول: (الهوى منهنَّ: أي: الكرائم: [جارٌّ ومجرور][2] [متعلِّق][3] خبر [بات][4]، [في][5]: ظرف، حرَّى [مؤنَّث حارٍّ، القرى][6] الضِّيافة). مع التَّنبيه على أنَّ بعد كلمة (حرَّى) يوجد بياض، لم ينبِّه عليه المحقِّق، وبعد كلمة (الضِّيافة) هناك بياض لم يشرْ إليه، بل إنَّه حذف كلَّ هذا. ثمَّ إنَّ لفظ (القلل) جاء في النُّسخة (الحلل)، فصحَّحه المحقِّق، ولم ينبِّه إلى ذلك.

(س**17**): (أنضاء)، في النُّسخة: (أيضا)، والصَّواب ما أثبته المحقِّق، لكنَّه لم يعلِّق على تصحيحه.

(س**18**): (يجلبه المرء لنفسه سبب تفكُّره في الصُّور والشَّمائل)، كذا في النُّسخة باستثناء لفظ: (سبب)، ففي النُّسخة: (بسبب)، حيث حذف المحقِّق الباء. وعلى كلِّ حال، فليس ذلك بصواب، إنَّما الصَّواب أن تقـول: (يجلبه المرء لنفسه بتسليط فكرته على استحسان بعض الصُّـور

(1) انظر: الغيث 426/1.
(2) انظر: الغيث 429/1.
(3) انظر: إيضاح المبهم، ص191.
(4) انظر: إيضاح المبهم، ص191.
(5) انظر: الغيث 429/1.
(6) انظر: الغيث 429/1.

والشَّمائل)[1].

(س**19**): ذكر خبر: (حبُّك للشَّيء يعمي ويصم)، وأحال على المصنَّف، ولم يبيِّن أهو مصنَّف عبد الرَّزَّاق، أم مصنَّف أبي شيبة؟ وعلى كلٍّ حال، فلم أجده فيهما، بل الخبر في المسند[2].

(س**20**): (أو كلُّ عشق محبَّة ولا عكسه)، في النُّسخة: (... ولا عكس).

(س**22**): (الماليخواليا)، كذا في النُّسخة، لكنَّ الصَّحيح: (الماليخوليا)، وفاته أن يعرِّفها[3]. وفيه أيضا: (وهو بغير الظُّنون والفكر من المجرى الطَّبيعي)، كذا في النُّسخة، والصَّواب: (وهي تغيُّر الظُّنون والفكر عن المجرى الطَّبيعي إلى الفساد)[4].

(س**23**): (لا حراك)، لم تستقم العبارة، فتركها المحقِّق، وكان من الممكن أن يستعين بشرح الدَّميري، فيقول: (لا حراك بهم: الحركة ضدَّ السُّكون، ينحرون: يذبحون)[5].

الصَّفحة (906)

(س**1**): (وهذا أعلى من البيت)، لعلَّ الصَّواب: (وهذا معناه معنى البيت الَّذي تقدَّم)[6]. وفيه كذلك: (لأنَّه لا يلزم من حسن النِّساء أصلهنَّ العشَّاق). الصَّواب: (... قتلهنَّ العشَّاق)[7].

(س**2**): (ذبح كرام الجيِّد من الإبل)، الصَّواب: (ذبح كرام الخيل والإبل)[8].

(س**3**): لم يخرِّج خبر: (الخيل في نواصيها الخير)[9].

(س**5**): (في غير المدن)، لفظ (المدن)، ليس في النُّسخة، وهي فيها بياض، وقد زادها المحقِّق، ولم يجعلها بين معقوفين، ولم ينبِّه على الزِّيادة.

---

(1) انظر: الغيث 441/1.

(2) مسند أحمد، برقم (21694)، 24/36. وفيه: (حبُّك الشَّيء...).

(3) الماليخوليا: ضرب من الجنون، وهو أن يحدث بالإنسان أفكار رديئة، ويغلبه الحزن والخوف، وربَّما صرخ ونطق بتلك الأفكار، وخلط في كلامه. فقه اللُّغة للثَّعالبي، ص169.

(4) انظر: الغيث 440/1.

(5) ص78.

(6) انظر: الغيث 448/1.

(7) انظر: الغيث 448/1.

(8) انظر: الغيث 448/1.

(9) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (2849)، 28/4، ومسلم في صحيحه برقم (1871)، 1492/3.

(س**6**): (وهي ثلاثة أيَّام)، إذا كان قد أخذ المحقِّق النَّصَّ من شرح الدَّميري، فإن الدَّميري لم يجعلها من نصِّ الحديث[1]، أمَّا إذا كان نقله للنَّصِّ من الغيث[2]، فالنَّصُّ عنده ناقص، وتمامه هكذا: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يومه وليلته، والضِّيافة ثلاثة أيَّام، وما زاد فهو صدقة"[3].

(س**8**): (ونائب الفاعل)، في النُّسخة: (ونائب فاعله)، ولا مسوِّغ لتغيير العبارة.

(س**12**): (في بيوتهنَّ)، في النُّسخة: (في بيوتهم)، وهو موافق لما في البيت، فغيَّرها المحقِّق، مع وضوح لفظ (بيوتهم) في النُّسخة.

(س**17**): (على أنَّ الضَّمير للعسل)، في النُّسخة: (بناء على أنَّ الضَّمير للعسل)، فحذف لفظ (بناء).

الصَّفحة (907)

(س**1**): (إلمامة: اسم لعلَّ)، في النُّسخة: (إلمامة: نزوله)، فحذف لفظ (نزوله). وفيه أيضا: (اسم لعلَّ)، في النُّسخة: (اسم ليت)، وقد أصاب المحقِّق في تصحيحه.

(س**2**): (بالجزع: معطف الوادي) كذا عند النَّاسخ، وكذا المحقِّق، والصَّواب: (بالجزع: منعطف الوادي).

(س**4**): (يدبُّ: خبر لعلَّ)، في النُّسخة: (يدبُّ: خبر ليت)، وقد صحَّحه المحقِّق، وعلَّق عليه.

(س**6**): (نسيم: ريحٌ فاعلةٌ يدبُّ)، كذا عند المحقِّق، وفي النُّسخة: (...فاعله بدت). والصَّواب: (فاعل يدبُّ)[4].

(س**11**): (بالرُّمح مفعوله)، في النُّسخة: (بالرُّمح مفعول).

(س**17**): (ما في قوله تعالى)، كذا في النُّسخة، والصَّواب: (كما في قوله تعالى).

(س**20**): ذكر الجناس، ولم يعرِّفه[5].

---

(1) ص78.

(2) 448/1.

(3) هذا لفظ البخاري في صحيحه، إلَّا أنَّه قال: "فما بعد ذلك فهو صدقة، والحديث برقم: (6135)، 32/8.

(4) انظر: الغيث 9/2.

(5) الجناس: "أن يورد المتكلِّم كلمتين، تجانس كلُّ واحدة منهما صاحبتها في تأليف حروفها". كتاب الصِّناعتين للعسكري، ص 321.

(س**21**): (لا نافية)، في النُّسخة: (ولا نافية)، فقد أسقط حرف الواو، كما هو شأنه.

الصَّفحة (908)

(س**3**): (من خلل: من للابتداء)، في النُّسخة: (من خلل: فُرجة، ومن للابتداء)، فحذف المحقِّق لفظ (فُرجة).

(س**4**): (الأستار: جمع ستر والكلل)، في النُّسخة: (الأستر جمع ستر من حلل والكلل). والظَّاهر أنَّ قوله: (من خلل) زائدة، والله أعلم.

(س**5**): (وقد توقَّى من هذا البيت): الصَّواب: (وقد يتوقَّى به من البقِّ)[1]. وفيه أيضا: (من الطَّعنة الواحدة إلى جماعة السُّيوف على أنَّ بعضهم من الصِّفاح بالعيون فليس عينه كما توهِّم) كذا في النُّسخة، وقد نقله المحقِّق كما هو، والظَّاهر وجود خلط في العبارة.

(س**9**): (والضَّمير)، في النُّسخة: (أو الضَّمير)، وهو الصَّواب.

(س**12**): أورد الشَّارح ذكر السَّعد، فترجم له المحقِّق على أنَّه عليُّ بن محمَّد الجرجاني، والصَّواب أنَّه: (مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفتازاني، ت 793هـ)، والعجيب أنَّ الشَّارح ذكر اسم السَّعد مقرونا بـ (حاشية العضد)! ولو أنَّه رجع لأعلام الزِّركلي فقط لما وقع في هذا الخطأ[2].

(س**19**): (فكيفما دهتني)، كذا عند المحقِّق، وفي النُّسخة: (فكيف، وما دهتني)[3].

(س**20**): (مبالغة في الاشتغال)، في النُّسخة (في العل)، والصَّواب: (...في الشُّغل)[4]. وفيه أنَّه لم يخرِّج خبر: (نعم العبد صهيب)[5].

(س**22**): (المراد فعل ذلك معلل السَّلامة)، في النُّسخة: (... فعلا السَّلام)، ولعلَّ الصَّواب: (فعل السَّابح)[6].

---

(1) انظر: الغيث 21/2.
(2) 219/7.
(3) انظر: شرح الدَّميري، ص87.
(4) انظر: شرح الدَّميري، ص87.
(5) الخبر في مسند الفاروق لابن كثير 115/3.
(6) يؤيِّد هذا ما فُسِّر به قول الله تعالى: ﴿وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا﴾ **[سورة النازعات، الآية:3]**، من أنَّ المراد: الملائكة تسبح بين السَّماء والأرض... اللِّسان، مادَّة (سبح) 470/2.

الصَّفحة (909)

(**س2**): (فاعتزل)، في النُّسخة: (واعتز)، فأضاف اللَّم ولم ينبِّه. وفيه أيضا: (كان السَّلامة ـــ)، في النُّسخة: (لأنَّ السَّلام ـــ)، والخطُّ هنا إشارة إلى وجود بياض في النُّسخة، يمكن أن نكمله من الغيث فنقول: (لأنَّ السَّلامة[ـة] متعذِّرة عليك ما دمت بين النَّاس][1]).

(**س3**): (ويسمِّيه بعضهم التَّلميح)، في النُّسخة: (... التَّمليح)، وقد وافق المحقِّق ما في الغيث[2]، مع أنَّ ابن حِجَّة بعد أن ذكر التَّلميح قال: (وسمَّاه قوم التَّمليح بتقديم الميم؛ كأنَّ النَّاظم أتى في بيته بنكتة زادته ملاحة[3]. ومع ذلك ففاته أن يعرِّف التَّلميح[4]. ثمَّ ذكر مصطلح حركة القافية، فلم يُجر قلمه للتَّعليق عليه[5].

(**س5**): (دع)، في النُّسخة: (ودع)، كما في بيت اللَّاميَّة، لكنَّ المحقِّق أسقط الواو.

(**س9**): (اقتنع)، في النُّسخة: (واقتنع)، وهنا أسقط الواو أيضا.

(**س10**): (بالبلل: البداوة)، والصَّحيح كما في النُّسخة: (النَّداوة).

(**س14**): (يرضى) في النُّسخة: (رضي)، فقد زاد المحقِّق الياء، فخالف الشَّارحَ الَّذي أثبت رواية (رضي)[6]، لا رواية (يرضى).

(**س15**): (العيش: الحياة مسكنة)، كذا عند المحقِّق. ولا معنى لهذا النَّصِّ، والَّذي سبَّب هذا الإشكال هو أنَّ الشَّارح اعتمد على روايةٍ، والمحقِّق ذكر روايةً أخرى، فرواية الشَّارح هي رواية الغيث[7]، وهي قوله:

رضَى الذليلِ بخفضِ العيشِ مَسْكَنَة ** والعِزُّ عندَ رسيمِ الأينُقِ الذُّلُلِ

وعليه فيكون النَّصُّ هكذا: (العيش: الحياة، مسكنة: فقر)، مع أنَّ النَّاسخ ذكر لفظ (فقره).

(**س16**): (العزُّ)، في النُّسخة: (والعزُّ)، حذف الواو كما هو شأنه، مع أنَّها واردة في البيت.

---

(1) 57/2.
(2) 58/2.
(3) خزانة الأدب 406/1.
(4) هو: "تضمين كلمة أو كلمات، إشارة إلى بيت، أو آية، أو قصَّة، أو مثل سائر". فتح البديع، ص 32.
(5) وقد أراد بذلك أنَّ الشَّاعر حرَّك رويَّ قافيته للضَّرورة.
(6) ديوان الطُّغرائي، ص305.
(7) 68/2.

(س**17**): (عند: خبر)، في النُّسخة: (عند: خبر إنَّ)، وليس الأمر كذلك؛ بل في العبارة تقديم وتأخير، وخلط، فعبارة (خبر إن) تصحيحها: (خبر مبتدأ)، وموضعها بعد قوله: (مسكنة: فقر)، و(عند: ظرف)، فتكون العبارة هكذا: (مسكنة: فقر، خبر مبتدأ، عند: ظرف مكان)[1].

(س**24**): (الحديث وإن كان من التَّجربة لنقل ليتلقَّاه النَّاس بالقبول، وأكَّد ذلك بأشياء، والصَّديق لها يقوله). هكذا ترك المحقِّق النَّصَّ، دون إقامة له، أو حتَّى محاولة التَّصحيح، ممَّا يدعوك للعجب والاستغراب، والاندهاش! ولعلَّ الصَّواب أن نقول: (حدَّثني: الحديث [للعلى][2]، وإن كان من التَّجربة [بـ][3]النَّقل؛ ليتلقَّاه النَّاس[4] بالقبول).

الصَّفحة (910)

(س**3**): (لتحدِّث)، في النُّسخة: (لحدَّث)، والصَّواب ما أثبته المحقِّق، لكنَّه لم ينبِّه لذلك.

(س**4**): (على عدم نحو القول كالنَّدى والدُّعابة)، كذا في النُّسخة، والصَّواب: (على عدم عدِّ القول، كالنِّداء، والدُّعاء من منه). (لتحدَّث)، في النُّسخة: (لحدَّث).

(س**7**): ذكر الشَّارح خبر: (سافروا تصحُّوا والخير تغنموا)، فأحال المحقِّق على كشف الخفاء، والسِّلسلة الضَّعيفة، والحال أنَّ كلا المصدرين لم يذكر الخبر بنصِّه هذا، ففاته أن ينبِّه لذلك.

(س**12**): (وقطع فيافٍ وارتكاب الشَّدائد)، رسمها النَّاسخ رسما غير ظاهر، وقد أكمل المحقِّق الأبيات من ديوان الشَّافعي، وتجاهل الخلل الحاصل في النُّسخة تماما.

(س**13**): (فموت الفتى خير له من قيامه ** بدار هوان بين واش وحاسد)، في النُّسخة بدل البيت بياض، باستثناء كلمة واحدة، وهي: (هو)، وقد أكمل المحقِّق الأبيات من ديوان الشَّافعي، ولم ينبِّه على البياض.

(س**17**): (ومعمول {....} أي: عطفتها)، في النُّسخة: (ومعمول ملت، أي: عطفتها). كذا، ولعلَّ الصَّواب: (ومعمول معارضات، أي: عطفتها).

---

(1) انظر: الغيث 69/2، وشرح الدَّميري، ص93.
(2) الزِّيادة من الغيث 92/2.
(3) زيادة يقتضيها السِّياق.
(4) في الغيث: السَّمع. 92/2.

الصَّفحة (911)

(**س5**): (جواب الشَّرط)، في النُّسخة: (جواب الشَّرف)، والصَّواب ما أثبته المحقِّق، غير أنَّه لم ينبِّه على الخطأ.

(**س6**): (الشَّمس: الكوكب المعروفة النَّادي)، في النُّسخة: (...النَّاري)[1]، وهو الصَّواب، والظَّاهر أنَّ العبارة فيها تقديم وتأخير، فيحسن أن تكون: (الكوكب النَّاريُّ المعروف). وفي ذات السَّطر أيضا: (على الأرجح)، في النُّسخة: (على الأصحِّ).

(**س7**): (مفعوله لا خبر)، في النُّسخة: (مفعول لا خبر).

(**س8**): (الدَّارة) في النُّسخة: (الدَّائرة)، وقد صوَّبها المحقِق، ولم ينبِّه. وفيه كذلك: (ولا القمر)، في النُّسخة: (إلَّا للقمر)، وهو الصَّواب.

(**س18**): كتب على هامش النُّسخة عبارة: (هذا البعض هو الفخر الرَّازي)، فلم ينقلها المحقِّق في هامش تحقيقه.

(**س24**): (متعلِّق ببدا)، في النُّسخة: (معلَّق بدا)، فقد صحَّح المحقِّق، مع أنَّ هذا التَّعبير يستعمله الشَّارح كثيرا.

الصَّفحة (912)

(**س5**): بعد قوله: (وفي البيت المقابلة بين الفضل والنَّقص) عبارة أسقطها المحقِّق، وهي: (والنَّوم والتَّنبُّه[2] معروفان).

(**س16، 17**): ذكر فيهما المحقِّق خبرين جعلهما في تنصيص واحد، وهي: (يشيب ابن آدم ويشيب معه خصلتان: الحرص، وطول الأمل[3]، الأمل رحمة لأمَّتي، لولا الأمل ما أرضعت والدة ولدها، ولا غرس غارس[4]).

(**س22**): (أيَّام العيد)، في النُّسخة: (أيَّام العزِّ)، وهو الصَّواب.

---

(1) في الغيث: النَّهاري. 228/2.

(2) كلمة (التنبُّه) لم تنقط حروفها في النُّسخة.

(3) أخرجه التِّرمذيُّ بلفظ: "يهرم ابن آدم ويشبُّ معه اثنان: الحرص على المال، والحرص على العمر"، والحديث برقم (2455)، 636/4.

(4) الحديث في صحيح وضعيف الجامع الصَّغير، برقم (4855)، 302/11. وقال الألباني: موضوع.

(س**24**): (جواب النَّفي)، في النُّسخة: (جواب ألقى)، وهو خطأ، والصَّحيح: (جواب أرضى).

الصَّفحة (913)

(س**10**): (لا غير لها لغوا فبعودتها على ذي القدر)، في النُّسخة: (لا غير، لما لقوا، فيفوّتها على ذي القدر).

(س**17**): (شجاع نعت الكلّ والمفاصل)، كذا في النُّسخة، وهو ما سار عليه المحقِّق، والصَّواب: (شجاع يصيب الكُلى والمفاصل).

(س**18**): (لا يظهر)، في النُّسخة: (لا تظهر).

(س**25**): (حتَّى لأنَّها الغاية)، في النُّسخة: (حتَّى لانتهاء الغاية)، وهو الصَّواب.

(س**26**): بعد قوله: (أرى: بصريَّة) عبارة أسقطها المحقِّق، وهي: (دولة: زمن).

(س**27**): (الأوغاد: معجمة)، في النُّسخة: (الأوغاد: بمعجمة).

(س**28**): (السُّفل)، في النُّسخة: (والسُّفل)، حيث حذف الواو.

الصَّفحة (914)

(س**6**): (مظلوم بجور الزَّمان عليه حتَّى يفوته المتأخِّر)، في النُّسخة: (مظلم بجور الزَّمان عليه، حتَّى يعرفه المتاخلف معي)، ولعلَّ الصَّواب: (مظلوم بجور الزَّمان عليه، حتَّى يفوته المتخلِّف عنه).

(س**17**): (دوني: علا)، كذا في النُّسخة، ولعلَّ الصَّواب: (دوني: [اسم مرفوع]، قيل: على [أنَّه] خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو[1]).

(س**18**): (إلَّا إذا دلَّت)، في النُّسخة: (... دلالت)، ولعلَّ الصَّواب: (إلَّا إذا دلَّ [عليه][2] دليل).

(س**19**): (ظرف سعر)، كذا في النُّسخة، والصَّواب: (ظرف مستقرٌّ)، وكذلك: (أسعر دوني)، صوابها: (استقرَّ دوني).

(س**20**): (سعر به)، كذا في النُّسخة، والصَّحيح: (مستقرٌّ به).

(س**21**): (فلا: نافية للجنس)، قوله: (فلا)، زيادة من المحقِّق، وهي في النُّسخة بياض.

---

(1) انظر: الغيث، وقارن النَّصَّ 230/2.

(2) زيادة يقتضيها السِّياق.

(س**22**): (عجب)، في النُّسخة: (فلا عجب)، فقد أسقط المحقِّق لفظ: (فلا).

(س**27**): (سهم من الشَّمس)، في النُّسخة: (يستمدُّ)، وهو الصَّواب، ويمكننا أن نزيد لفظ (النُّور) بعد قوله: (يستمدُّ)، لتصير العبارة: (يستمدُّ [النُّور][1] من الشَّمس).

الصَّفحة (915)

(س**2**): (السُّفل)، أثبتها المحقِّق، مع أنَّ النَّاسخ كشطها.

(س**4**): (محتال: {اسم} فاعل الحيل)، ما زاده المحقِّق هو الصَّواب، كما في الغيث[2]، وكان ينبغي له أيضا أن يزيد عبارة: (مَن تعمَّد) بعد قوله: (فاعل)، لتصبح العبارة هكذا: (محتال: [اسم] فاعل [مَن تعمَّد][3] الحيل).

(س**5**): (أمرك)، في النُّسخة: (أمورك). وفيه أيضا: بعد قوله: (فوِّض أمورك لله تعالى)، أسقط المحقِّق قول الشَّارح: (وفي الخبر: "[انتظار][4] الفرج بالصَّبر عبادة")[5].

(س**14**): (لغيره أولى)، في النُّسخة: (لغيره أو لي).

(س**18**): (فإنَّما)، في النُّسخة: (وإنَّما)، وهذا موضع آخر يخالف فيه المحقِّق الرِّواية الَّتي اعتمدها الشَّارح[6].

الصَّفحة (916)

(س**1**): (معلَّق الظَّنِّ)، في النُّسخة: (معلَّق ظنَّ)، فقد زاد المحقِّق الألف واللَّام.

(س**2**): (معجزة: خبر منهم)، في النُّسخة: (معجزة: خبرـــــ منهم)، فالمحقِّق لم ينبِّه إلى وجـود بياض في السَّطر، بل تجاهله، وكان من الممكن أن يجعل العبارة هكذا: (معجزة: خبر، [من العجز، وليس فيه][7] ميم).

(س**4**): (انفرجت): في النُّسخة: (وانفرجت).

---

(1) انظر: الغيث 234/2.
(2) 269/2.
(3) انظر: شرح الدَّميري، ص 112.
(4) ما بين المعقوفين من الغيث 271/2.
(5) الحديث أخرجه البيهقيُّ في شعب الإيمان، برقم (9531)، 204/7، والشِّهاب القضاعي في مسنده، برقم (46)، 62/1.
(6) رواية (وإنَّما) في ديوان الطُّغرائي، ص307، وشرح الدَّميري، ص115.
(7) الزِّيادة من الغيث 309/2.

(س**6**): (فاض بمصدر)، كذا في النُّسخة، والصَّواب: (فاض، [الغدر] مصدر).

(س**7**): (بين الدُّخول في رجل بين علا في القول)، كذا في النُّسخة، والظَّاهر أنَّ العبارة فيها تداخل، وتقديم وتأخير، ولعلَّ الصَّواب: (وأمَّا قوله: بين القول والعمل).

(س **12**، **13**): (اضرب الجالس في دار هند غلامها)، في النُّسخة: (ضرب...)، والصَّواب: (كضرب...).

(س**14**): (الواقع): (للواقع)، وهو الصَّواب.

(س**16**): (على طرفي بعض)، كذا في النُّسخة، والصَّواب: (على طرفي نقيض). وفيه أيضا: (إذا هجوك يوم). الصَّواب: (إذا هجروك[1]).

(س**17**): (كانت قال في الصِّحاح)، كذا في النُّسخة، والصَّواب: (كما قال في الصِّحاح).

(س**24**): (متعلِّق بسبق)، في النُّسخة: (معلَّق سبق).

الصَّفحة (917)

(س**1**): (أو بالنَّافع)، في النُّسخة: (أو بالياء مع).

(س**3**): (كما أنَّ السَّيف من يعذل)، في النُّسخة: (كما أنَّ السَّيف سبق من يعذل)، والصَّواب: (... يسبق[2] من يعذل).

(س**5**): (ولكونه)، في النُّسخة: (أو لكونه).

(س**10**): (وتمام البيت هو بأنَّ الوصف)، في النُّسخة: (وتمام البيت يقرُّ بأنَّ الوصف).

(س**14**): (لج: معظم)، قبل هذا النَّصِّ حذف لفظ: (فيم)، ويليها بياض لم يُنبِّه إليه، ولإقامة العبارة نقول: (فيم [أصله: فيما اقتحامك][3]: دخولك).

(س**17**): (بأكل وشرب ولبس وشاح)، في النُّسخة: (...وملبس وسلاح).

(س**25**): (الأنصار: المسادِّين)، كذا في النُّسخة، والصَّواب: (المساعدين[4]).

---

(1) انظر: الغيث 326/2.
(2) انظر: الغيث 332/2.
(3) انظر: الغيث 357/2.
(4) انظر: الغيث 361/2، وإيضاح المبهم للماغوسي، ص312.

(س**27**): (أنَّ القانع غنيٌّ عن النَّاس، وأنَّه غير محتاج ما هو فيه)، في النُّسخة: (أنَّ القانع غنيٌّ عن النَّاس ـــ، ـــ لأنَّه غير محتاج ـــ، ـــ ما هو فيه). ولتقويم العبارة نقول: (أنَّ القانع غنيٌّ عن النَّاس [وفي ملكها مزيَّة على ملك ما سواها من أمور الدُّنيا؛ لأنَّ[ه][1] غير محتاج [إلى خدم، ولا أنصار، ولا عساكر يحفظونها، ولا يخشى][2] [على][3] ما هو فيه).

الصَّفحة (918)

(س**8**): (رموك)، في النُّسخة: (ربَّوك).

(س**16**): (1068هـ)، في النُّسخة: (1068)، والهاء زيادة من المحقِّق. وقد نقل المحقِّق التَّاريخ خطأ، والصَّحيح: (1064)[4].

(س**17**): (1108 هـ)، في النُّسخة: (1108).

(1) انظر: الغيث 362/2.
(2) انظر: الغيث 362/2.
(3) زيادة يقتضيها السِّياق.
(4) انظر رسم الأرقام في: تحقيق النُّصوص ونشرها، عبد السَّلام هارون، ص5.

المصادر والمراجع

1. إشكالية التَّعامل مع النُّسخة الفريدة عند تحقيق المخطوطات التَّاريخيَّة، د. عادل العبد الجادر، بحث منشور بمجلة علم الفكر، المجلد 36، العدد 3، يناير– مارس 2008م.
2. الأضواء البهجة في إبرا دقائق المنفرجة، زكريَّا الأنصاري، تح: هشام بن محمَّد الحسني، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط2010/1م.
3. الأعلام، خير الدِّين بن محمود الزِّركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط15/ أيار- مايو 2002م.
4. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تح: الشَّيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، 1419هـ، 1998م.
5. إيضاح المبهم من لاميَّة العجم، سعيد الماغوسي، تح: د. محمَّد مسعود جبران، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2009/1م.
6. تحرير التَّحبير في صناعة الشِّعر والنَّثر وبيان إعجاز القرآن، لابن أبي الإصبع، تح: د. حفني محمَّد شرف، المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة، القاهرة، 1416هـ، 1995م.
7. تحقيق التُّراث بين الالتزام والعبث، د. محمد عبيد، محاضرة منشورة بشبكة الفصيح لعلوم اللُّغة العربيَّة: http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=39889
8. تحقيق التُّراث العربي، منهجه وتطوُّره، د. عبد المجيد دياب، دار المعارف، القاهرة.
9. تحقيق النُّصوص ونشرها، عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1418/7هـ، 1998م.
10. تصحيح الكتب، أحمد شاكر، اعتنى به: عبد الفتَّاح أبو غدَّة، مكتب المطبوعات الإسلاميَّة، لبنان، ط1428/3هـ، 2007م.
11. الجامع الصَّحيح سنن التِّرمذي، محمَّد بن عيسى التِّرمذي، تح: أحمد محمَّد شاكر، وآخرون، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.
12. الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1384/2هـ، 1965م.

13. خزانة الأدب وغاية الأرب، علي بن عبد الله بن حِجَّة الحموي، تح: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1/ 1987م.
14. ديوان الطُّغرائي، مطبعة الجوائب، قسطنطينيَّة، ط1300/1هـ.
15. ديوان الطُّغرائي، تح: د. علي جواد الطَّاهر، د. يحيى الجبوري، مطابع الدَّوحة الحديثة، قطر، ط1406/2هـ، 1986م.
16. السُّنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ط1344/1هـ.
17. شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل، تح: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا، 1418هـ، 1997م.
18. شرح لاميَّة العجم، عبد الرَّحمن السُّيوطي، دقَّقها: أحمد علي حسن، مكتبة الآداب القاهرة.
19. شرح لاميَّة العجم، محمد بن موسى الدَّمِيري، تح: د. جميل عبد الله عويضة 1429هـ، 2008م.
20. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تح: محمَّد السَّعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1410/1هـ.
21. الصِّحاح، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3/ 1404هـ، 1984م.
22. صحيح البخاري، محمَّد بن إسماعيل البخاري، تح: محمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النَّجاة، ط1422/1هـ.
23. صحيح مسلم، مسلم بن الحجَّاج، تح: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.
24. صحيح وضعيف الجامع الصَّغير وزيادته، محمَّد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي.
25. العقد الفريد، أحمد بن محمَّد بن عبد ربِّه، تح: د. عبد المجيد التَّرحيني، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1403/1هـ، 1983.
26. الصَّفحة الشَّخصيَّة للدُّكتور محمود العامودي بموقع كلِّيَّة الآداب، الجامعة الإسلاميَّة ./http://site.iugaza.edu.ps/mamoudi

27.الغيث المسجم في شرح لاميَّة العجم، خليل بن أيبك الصَّفدي، قدَّم له: د. صلاح الدِّين الهوَّاري، المكتبة العصريَّة، صيدا، ط1/1430هـ، 2009م.
28.فتح البديع في حل الطِّراز البديع، أبو الوفاء العُرْضي، تح: رنا الدَّقَّاق، دار سعد الدِّين، دمشق، ط1/1433هـ، 2012م.
29.فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري، تح: د. إحسان عباس، د. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط3/ 1983م.
30.القاموس المحيط، محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، ضبطه: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، 2005م.
31.كتاب الصِّناعتين الكتابة والشِّعر، الحسن بن عبد الله العسكري، تح: علي محمَّد البجاوي، محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، 1406هـ، 1986م.
32.كتاب فقه اللُّغة وأسرار العربيَّة، عبد الملك بن محمَّد الثَّعالبي، تح: د. ياسين الأيُّوبي، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط2/1420هـ، 2000م.
33.لسان العرب، محمَّد بن مكرم بن منظور، دار صادر، ط1.
34.مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة، غزَّة، سلسلة الدِّراسات الإنسانيَّة، المجلَّد التَّاسع، العدد الثَّاني، يونيو 2011م.
35.مجمع الأمثال، أحمد بن محمَّد الميداني، تح: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
36.المستقصى في أمثال العرب، محمود بن عمر الزَّمخشري، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة، حيدر آباد، ط1/1381هـ، 1962م.
37.مسند أبي داود الطَّيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، تح: د. محمَّد بن عبد المحسن التُّركي، دار هجر، 1419هـ، 1999م.
38.مسند الشِّهاب، محمَّد بن سلامة القضاعي، تح: حمدي بن عبد المجيد السَّلفي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط2/ 1407هـ، 1986م.
39.مسند الفاروق، إسماعيل بن عمر بن كثير، تح: إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيُّوم، ط1/ 1430هـ، 2009م.

40. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي، تح: حسين سليم أسد، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ط1/ 1404هـ، 1984م.

41. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تح: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1/1993م.

42. معجم المؤلِّفين، عمر رضا كحَّالة، مكتبة المثنَّى، بيروت دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

43. نشر العلم في شرح لاميَّة العجم، محمَّد بن عمر بَحْرَق، دار المنهاج، جدَّة، ط1/1433هـ، 2012م.

44. وفيات الأعيان أحمد بن محمَّد بن خلكان، تح د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1900م.